بَابُ: الْمَفْعُولِ مَعَهُ[١]

قال ابن آجروم: (وهو: الاسمُ المنصوب الذي يُذكر لبيان من فُعِلَ مَعَهُ الفعل[٢]، نحو قولك: «جاء الأميرُ والجيش» و«استوى الماء والخشبة»[٣])

ولما فرغ المصنف من الكلام على العاشر من المنصوبات شرع في الحادي عشر منها وهو المفعول معه فقال: (باب المفعولِ مَعَهُ).

وإنما أخره عن المفاعيل؛ لاختلافهم فيه: هل هو قياسي دون غيره؟ ولوصول الفاعل إليه بواسطة حرف دون غيره.

وحده المصنف بقوله: وهو الاسم المفرد المنصوب، أي: الفضلة؛ أي: بعد واو أريد بها التنصيص على المعية الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل فلا بد أن تكون تلك الواو مسبوقة بجملة فعلية، أو ما فيه حروف الفعل ومعناه؛ كاسم الفاعل والمفعول؛ أي: بجملة ذات فعل، أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، وذات الفعل كـ (سرت والنيل)، وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: (أنا سائرٌ والنيلَ)، فيصدق على النيل في المثالين أنه اسم؛ لدخول (أل) عليه، وأنه فضلةٌ؛ لأنه منصوب، وأنه مسبوق بواو وتلك الواو بمعنى (مع)، والواو مسبوقة بجملة ذات فعل، وهو سرت في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، وهو سائر في المثال الثاني.

فخرج بـ (الاسم) نحو: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) بنصب تشرب.

---

(١) هو: اسم تلك الذات، والمنصوب بالفعل، أو شبهه، بحيث يسبقه جملة فعلية، أو إسمية فيها معنى الفعل وحروفه، الواقع بعد واو المعية.

(٢) أي: وهو الفعل الصريح، فشمل المفرد والمثنى، والجمع للمذكر والمؤنث، وخرج به الفعل والجملة، المنصوب بعد واو المعية، الذي يذكر لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها.

(٣) فالواو: واو المعية، والجيش: مفعول معه منصوب، والخشبة: مفعول معه منصوب، ويجوز عطفها على ما قبلهما، وكذا: المسبوق بجملة فعليه كسرت والنيل، أو إسمية فيها معنى الفعل وحروفه، كأنا سائر والنيل.

فله ثلاث حالات: وجوب النصب، نحو: سرت والجبل ووجوب العطف نحو: قام زيد وعمرو، وجواز الأمرين كما مثل.

وبـ (مفرد) نحو: (سرت والشمسُ طالعةٌ) برفعهما؛ فإن الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما إلاَّ أنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على فعل، وفي الثاني على جملة.

وبـ (فضلة) نحو: اشترك زيد وعمرو؛ فإنه عمدة.

وبقوله: الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل بقية المفاعيل.

وبـ (بعد واو) نحو: جئت مع زيد؛ فإنه بعد (مع) لا الواو التي بمعنى مع.

وبـ (أريد بها التنصيص على المعية) نحو: رأيت زيدًا وعمرًا، إذا أريد مجرد العطف، أو قبله، أو بعده.

وبـ (مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه) نحو ك كل رجل وضيعته، فلا يجوز معه النصب على المفعول معه؛ لعدم سبق شيء من ذلك.

ثم إن المفعول معه نوعان:

أحدهما: ما يجوز رفعه ونصبه، وقد مثل له المصنف بقوله: نحو قولك: جاء الأميرُ والجيش، فجاء فعل ماض، والأمير فاعل، والواو واو المعية، والجيش مفعول معه، وصدق عليه أنه اسم منصوب قد ذكر لبيان صاحب الأمير في المجيء بعد أن كان من فعل معه الفعل محتملًا؛ لأن يكون الجيشوغيره، هذا إذا نصبته، ويجوز لك أيضًا فيه الرفع عطفًا على فاعل الفعل الذي هو الأمير، والواو حينئذٍ لمجرد العطف لا للمعية، والتقدير: جاء الأمير وجاء الجيش.

وثانيهما: ما يتعين فيه النصب، وقد مثل له المصنف بقوله: واستوى الماء والخشبة، فـ (استوى) فعل ماض، والماء فاعله، والخشبة اسم يتعين نصبه على أنه مفعول معه، ولا يصح رفعه عطفًا على فاعل الفعل الذي هو الماء؛ لأن الخشبة لا تستوي مع الماء، وإنما يستوي الماء معها؛ أي: يصل إليها، ومن هذا أيضًا قول القائل: لا تنه عن القبيح وإتيانك إياه، أي: مع إتيانك إياه، ولو عطفت لكان المعنى: لا تنه عن القبيح ولا عن إتيانه، وهو خلاف المعنى المراد، بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه، والسكوت عليه؛ لما فيه من النهي عن ذلك، ومنه أيضًا: مات زيد وطلوعَ الشمس، بنصب طلوع وجوبًا؛ لأن المعنى: مات زيد مع طلوع الشمس، ولو عطفت، لكان المعنى: مات زيد ومات طلوع الشمس، والطلوع لا يقوم به الموت.

وقد يترجح العطف في نحو: قام زيد وعمرو؛ لأنه الأصل؛ وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ ولا في المعنى.

وقد يتعين العطف في نحو: اشترك زيد وعمرو؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين.

قال ابن آجروم: (وأما خبر «كان» وأخواتِها واسم «إنَّ» وأخواتِها فقد تقدم ذكرُهُما في المرفوعاتِ. وكذلك التوابعُ؛ فقد تقدَّمَتْ هُناكَ)

ولما فرغ المصنف من الحادي عشر من المنصوبات شرع فيما بقي منها فقال: وأما خبر كان وخبر أخواتها، نحو: كان زيد عالمًا، واسم إن واسم أخواتها نحو: إن زيدًا عالمًا، ومفعولًا ظننت، نحو: ظننت زيدًا قائمًا، فقد تقدم ذكرها في المرفوعات استطرادًا عقب باب المبتدأ والخبر أي: فلا حاجة لنا في إعادتها هنا، وكذلك التوابع المنصوبة، وهي أربعة: النعت، نحو: رأيت زيدًا العاقل، والعطف؛ نحو: رأيت زيدًا وعمرًا، والتوكيد؛ نحو: رأيت زيدًا نفسه، والبدل؛ نحو: رأيت زيدًا أخاك، فقد تقدمت هناك أي: في أبواب أربعة عقب النواسخ؛ أي: فلا حاجة لنا أيضًا إلى إعادتها.

وهذه الأبواب الأربعة؛ وهي: خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها،، ومفعولًا ظننت، وتوابع المنصوب مكملة للمنصوبات الخمسة عشر التي ترجم عليها المصنف رحمه الله تعالى ورضي عنه.